

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠

بشأن أحكام كادر العمال على المستخدمين الخارجين عن الهيئة
وتحسين حالتهم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين
المعلقة له ؛وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بكادر العمال
والقرارات المعلقة له ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - ينشأ في كادر العمال درجة جديدة تحت اسم "مستخدمون"
بالقناة من ٢٠٠ - ٣٢٠ ملياً يومياً ببلوة قدرها ٢٠ ملياً كل ستين .مادة ٢ - ينتقل إلى كادر العمال المستخدمون والمستخدمات في
الصناعات المعينون على درجات بالميزانية ، ويمتحنون بداية مربوط الدرجة
المنشأة طبقاً لسادة الأولى أو مرتبتهم الحالية مقسومة على ٢٥ أى
القيمتين أكبر . ويحفظ لهم بمواعيد ملاواتهم السابقة وسدة خدمتهم
وأقدميتهم في وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وترتب أقدميتهم
في الدرجة الجديدة على أساس أن من يشغلون الدرجة الأولى يسبقون
من يشغلون الدرجة الثانية ، وترتب الأقدمية بين كل فئة على أساس
أقدمية المستخدم في درجة التي كان يشغلها قبل النقل .مادة ٣ - ينتقل إلى كادر العمال المستخدمين الصناع المعينون
على درجات بالميزانية ويوضعون على الدرجات المقررة لحرفهم في كادر
العمال بصفة شخصية ويمتحنون فيها مرتبتهم الحالية مقسومة على ٢٥أو بداية الدرجات المتولين إليها بكادر العمال أيما أكبر ويحفظ لهم
بمواعيد ملاواتهم وأقدمياتهم في كادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة
ويمتحنون الملاوات التي تستحق لهم بعد النقل بفئة الملاوة المقررة للدرجات
المتولين إليها .أما المستخدمون الصناع الذين لا توجد حرف مماثلة لحرفهم في الكشوف
الملحقة بكادر العمال فتحدد درجاتهم وحرفهم في كادر العمال بقرار من ديوان
الموظفين ويمتحنون لباية الدرجة إذا كانت مرتبتهم مقسومة على ٢٥ تقل
عن هذه البداية ويحتفظون بمعاد ملاواتهم وأقدمياتهم في كادر المستخدمين
الخارجين عن الهيئة .مادة ٤ - تسرى القواعد المتقدمة على جميع المستخدمين والمستخدمات
الخارجين عن الهيئة في الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة
أو العاملين بمتنصفي قواعد تنظيمية خاصة الذين تنفق درجاتهم مع
درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
المشار إليه .مادة ٥ - تؤخذ التكاليف المترتبة على التحسين الوارد في هذا القانون
عن المدة من تاريخ العمل به لغاية نهاية السنة المالية الحالية من وفور
اصتادات الأبواب المعينين عليها في ميزانية الوزارة أو الهيئة العامة .مادة ٦ - تلتحق درجات المستخدمين والمستخدمات الخارجين عن
الهيئة الواردة بالميزانية وتنقل الاعتمادات المخصصة للدرجات المنقاة إلى
وظائف كادر العمال بالميزانية .مادة ٧ - تلتحق المواد من ١١٧ إلى ١٣٠ والمادة ١٤٤ من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم
الجزائري من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ رمضان سنة ١٣٧٩ (٢٦ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر